السنة أولى ماستر: تجارة ومالية دولية

مقياس : الاقتصاد الدولي

عنوان المحاضرة : ميزان المدفوعات وعلاج الخلل فيه

يعد ميزان المدفوعات بمثابة الحساب الذي يسجل كل المعاملات الخارجية الخاصة بالبلد التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد و نظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة والتي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها والتزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير في تاريخ معين.

و لميزان المدفوعات أهمية كبيرة وذلك لأنه يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد أي يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد و يمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي. سنحاول الإلمام بجميع الجوانب من خلال التطرق الى تحديد تعريف ميزان المدفوعات، أهميته وعناصره، والتعرف على أهم اختلالات ميزان المدفوعات و ودراسة أهم نظريات توازن فيه

أولا-مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته

1-تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريفه على أنه سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات التي تترتب عليهما حقوق دائنيةوالتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الإقتصادية والتحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

كما يمكن تعريفه أيا على أنه: هو الجدول الذي يظهر العلاقات النقدية والمعاملات بين الدولة ودول العالم الأخرى، سواء كانت بين الهيئات الدولية أو الحكومات أو الشركات التجارية أو السائحين أو الأفراد، وذلك خلال فترة زمنية معينة(سنة واحدة).

2-الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات:

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

–إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليف ....إلخ

–إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية.

– يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية ، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية

– إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بدلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

3-مكونات ميزان المدفوعات:

ويشمل على بنود وفقرات تعكس التدفقات السلعية أو المالية بين دولة ودول أخرى، ويتم رصد هذه الفقرات على طرفي الميزان الدائن والمدين ، ويمكن ذكر أهم بنود ميزان المدفوعات فيما يلي:

3-1ميزان العمليات الجارية (الحساب الجاري): يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات و الذي يتألف من:

أ- الميزان التجاري:ويتعلق بتجارة السلع أي صادرات وواردات السلع المادية التي تعبر الحدود وتسجل على أنها سلع صدرت (دائنة) أو استوردت (مدينة) خلال الفترة الجارية، يعتبر بند تجارة السلع الأكثر أهمية فهو يشكل عادة ثلث المجموع الكلي للبنود أو أكثر فقط.

ب -**ميزان الخدمات** :تسجل فيه العوائد المتحصلة أو المدفوعة عن جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتامين السياحة والصحة ، التعليم بالخارج ...الخ.

ج -**بند عائد راس المال**:تسجل فيه الفوائد والأرباح التي ينتجها رأس المال الموظف أو المستثمر، فإذا كان راس المال موظفا على سبيل المثال في شراء سندات حكومية فانه ينتج فائدة، أما إذا كان موظفا في استثمار مباشر أي في مشروع ما فانه ينتج أرباحا.

د- حساب التحويلات من طرف واحد: ويتعلق بتسجيل التحويلات الخاصة أو الحكومية التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقة أو مالية من والى الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية وتشمل الهدايا والهبات والإعانات من منح ومساعدات سواء كانت رسمية أو خاصة.

3-2- ميزان رأس المال (العمليات الرأسمالية): يسجل حركات رؤوس الأموال التي تنتقل بين الدولة وباقي العالم، التي ينشا عنها تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة وكذلك حركات الذهب النقدي خلال الفترة المحددة التي يعد عنها ميزان المدفوعات، و يشمل البنود التالية:

أ -**حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل:** تظم تحركات رؤوس الأموال من والى الخارج بقصد الاستثمار طويل الأجل والتي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأصول المالية)أسهم وسندات(أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج. فاستثمار المقيمين في الخارج يمثل تدفقا خارجا، واستثمار الأجانب في البلد يمثل تدفقا داخلا. وفي حالة تصفية استثمارات المقيمين في الخارج فان ما يتسلمه المستثمرون نتيجة التصفية يمثل تدفقا داخلا. وتمثل تصفية الاستثمارات الأجنبية في الدولة تدفقا خارجا.

ب- رؤوس الأموال القصيرة الأجل :وتضم رؤوس الأموال الداخلة أو الخارجة بهدف الاستثمار قصير الأجل . وتتمثل في أذونات الخزينة، شهادات الإيداع قصيرة الأجل، عملا، ودائع مصرفية، أوراق مالية قصيرة الأجل، كمبيالات، اعتمادات تجارية....الخ وتتميز هذه الحقوق بسيولتها الفائقة والسهولة التي تنتقل بها من مكان إلى آخر، ما لم يكن هناك قيود على تحركاتها.

وتنشأ حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل بسبب حالة ميزان المدفوعات، لتسوية العجز أو الفائض الإجمالي، فإذا زادت المدفوعات إلى العالم الخارجي عن المتحصلات من العالم الخارجي، يتم تسوية الفرق عن طريق ما يحتفظ به المقيمون في المصارف الأجنبية، أو عن طريق ما يضاف إلى أرصدة الأجانب في المصارف المحلية من العملة الوطنية، أو عبر الحصول على قروض قصيرة الأجل (ائتمان أجنبي) وبالتالي فان حركات رؤوس الأموال القصيرة تشكل نوعا من البنود الموازنة في المدفوعات الدولية.

و تتم حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية و حساب رأس المال الطويل الأجل.

3-3-ميزان حركة الذهب النقدي و النقد الأجنبي :ويشمل حركة العملات الصعبة بالإضافة إلى حركة الذهب النقدي أو الرسمي.(يعتبر الذهب النقدي أو الرسمي من وسائل الدفع الأكثر قبولا في

الوفاء بالالتزامات الدولية ، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض. و الذهب الذي يسوي العجز و الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي و هذا الميزان لديه جانب دائن و جانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي).

وعادة ما يستعمل النقد الأجنبي والذهب النقدي لتسوية ميزان المدفوعات حيث يتم السحب على الاحتياطات من النقد الأجنبي والذهب من أجل تغطية عجز مدفوعات عن المعاملات الأخرى في ميزان المدفوعات كالسلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد، ورؤوس الأموال طويلة الأجل, فهو يعتبر نوعا من حركات رؤوس الأموال الرسمية قصيرة الأجل المستخدمة لتسوية المعاملات الدولية الأخرى.

و الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات سواء في التزاماتها وحقوقها مع الأجانب أو عن طريق تحركات في الأصول الاحتياطية الرسمية و تتم هذه التسوية بالكيفية التالية:

_في حالة العجز:

-إما تسديد قيمة العجز ذهبا أو عملات قابلة للتحويل و بالتالي تخفيض مستوى احتياطاتها من الصرف؛

- أو بطلب قرض قصير الأجل من بلد دائن ، و بالتالي ارتفاع مديونية البلد صاحب العجز؛

-أو بتخفيض دائنية البلد اتجاه العالم الخارجي؛

-أو بالاقتراض من السوق المالية الدولية أو من مؤسسة مالية دولية كصندوق النقد الدولي.

_في حالة الفائض:

-اما بزيادة احتياطاتها من الذهب و العملات الصعبة؛

- أو بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول المدينة ، و بالتالي زيادة دائنيتها اتجاه العالم الخارجي؛

- أو بتسديد ديونها السابقة.

ونظرا لعدم قدرة الجهاز الإحصائي للبلد على حصر جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم مع العالم الخارجي لأسباب عديدة منها دواعي الأمن القومي التي تحتم عدم إدراج بعض المعاملات للعلن أو لتغيرات في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة، يتم ادرج **حساب السهو و الخطأ** ليتطابق في ميزان المدفوعات مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة.

ويكون ميزان المدفوعات متعادلا دائما من الناحية المحاسبية أي يتساوى فيه بالضرورة الجانب الدائن مع الجانب المدين، لكن من الناحية الاقتصادية لا يتحقق التوازن فيه بالضرورة، لأن هذا التوازن يعبر عنه من خلال رصيد الحسابات الثلاثة الرئيسية والتي قد تكون في حالة فائض كما قد تكون في حالة عجز.

يرتكز التسجيل على مستوى ميزان المدفوعات على نظام قاعدة القيد المزدوج التي تقوم على مبدأ أن كل معاملة يسجل لها قيدان متساويان ومتقابلان تعبيرا عن عنصري التدفق الداخل والتدفق الخارج لكل عملية تبادل، فعند إجراء أي معاملة يسجل كل طرف فيها قيدا دائنا وقيدا مدينا مقابلا حيث نجد:

القيد الدائن :يضم صادرات السلع والخدمات، الدخل مستحق القبض، انخفاض الأصول أو زيادة الخصوم، زيادة في التزامات الدولة اتجاه الأجانب أو انخفاض التزامات الأجانب اتجاه الدولة.

القيد المدين :يضم واردات السلع والخدمات، الدخل مستحق الدفع، زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم، زيادة التزامات الأجانب اتجاه الدولة أو انخفاض التزامات الدولة اتجاه الأجانب.

4-الاختلال في ميزان المدفوعات:

إن اختلال ميزان المدفوعات وعدم توازنه يعتبر أمرا واقعا بالنسبة لكافة الاقتصاديات العالمية ،باعتبار ديناميكية التطور التي تميز النشاط الاقتصادي من جهة والتقلبات العديدة التي تمسه من جهة أخرى، والتي تدفع لحالة عدم التوازن في موازين المدفوعات ما بين الفائض والعجز.

فقد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها ، و يترتب عن ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي فتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها الحقيقية. كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة و انخفاض الطلب على العملة المحلية، و استمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي فتنهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية.

4-1-أنواع وأسباب اختلال ميزان المدفوعات:

هناك العديد من أنواع الاختلال، حيث أنها لا تقتصر على العجز فقط، وإنما تشمل الفائض أيضا، منها:

1-**الاختلال الموسمي :**يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال ويمس خاصة الدول التي لهذه المحاصيل الموسمية أو منتوجات موسمية فمثلا في فصل الشتاء يزيد الطلب على البترول والغاز وبعد هذه الفترة يتلاشى

هذا الفائض ويتحول إلى عجز حيث لا يتطلب سياسة لمواجهته اذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة 2-**الاختلال الدوري** :ينشأ نتيجة للتقلبات الاقتصادية)حالتي الرواج والانكماش(والتي تحدث غالبا في الدول الرأسمالية وتنتقل آثارها عبر التجارة الخارجية. هذا النوع من الاختلال يتم علاجه عن طريق سياسات نقدية ومالية مناسبة.

3-**الاختلال الهيكلي** :هو ذلك الاختلال الذي ينشأ عن تغير أساسي في ظروف العرض والطلب أو كلاهما. هذا النوع من الاختلال يتم معالجته من خلال القضاء على الأسباب الحقيقية التي أوجدته.

4-**الاختلال العارض** :يكون من خلال الدولة بالاعتماد على تصدير بعض المحاصيل الزراعية فتصاب بآفة زراعية فيؤثر على الدخل من جراء ذلك، فيكون هناك اختلال مؤقت ولا يجب على الدولة إتباع سياسات معينة أو إصلاحات هيكلية لعلاجه5- .**الاختلال النقدي** :يكون بسبب اختلاف في أسعار السلع والخدمات بين الدول، حيث كثيرا ما يحدث انخفاض لقيمة عملة البلد الداخلية ولا تعمل الدولة على تخفيض في سعر صرف عملتها بل تريد الحفاظ عليه مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها، والتضخم المحلي أفضل دليل على ذلك.

2-4-أسباب اختلال ميزان المدفوعات

هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات أهمها:

_**سعر الصرف المعتمد للعملة الوطنية :** إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية ، فإنه يؤدي إلى جعل السلع المحلية مرتفعة السعر مقارنة بالدول الأخرى وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي عليها و بالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات. و العكس في حالة تحديد القيمة الخارجية للعملة المحلية عند مستوى أقل مما يتناسب و الأسعار السائدة في السوق المحلية مما ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات.

- **تغير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية :** إن تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجة الإبداع التكنولوجي المتسارع يؤدي إلى اختلال في موازين مدفوعات الدول المصدرة لهذه المنتجات تبعا لقدرتها على مواكبة هذا التطور التكنولوجي واستغلالها له في تطوير منتجاتها بما يساهم في زيادة الطلب الأجنبي عليها.

- **مرونة الصادرات والواردات** :إن مرونة الجهاز الإنتاجي تلعب دورا كبيرا في تحديد وضعية ميزان المدفوعات من خلال ما تعبر عنه من قدرة على زيادة العرض والإنتاج في حال تراجع قيمة العملة المحلية ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية. في حين أن مرونة الواردات هي أيضا لها دور اساسي في تحديد وضعية ميزان المدفوعات باعتبار أنها تعبر عن مدى قدرة الاقتصاد المحلي على تقليص طلبه على السلع الأجنبية في حال ارتفاع أسعارها نتيجة تراجع في قيمة العملة المحلية.

- **الظروف الطبيعية :** تساهم الظروف الطبيعية في التأثير سلبا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي من خلال ما قد تلحقه من ضرر على المنشآت والبنى التحتية والمصانع بما يؤثر من جهة سلبا على الإمدادات المحلية ومن جهة اخرى يؤثر سلبا على الإمدادات الخارجية التصديرية، مما يساهم في تزايد الطلب على المنتجات الأجنبية لتعويض النقص في الإنتاج المحلي وهو ما ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات.

5-آليات تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات

إن تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات (من خلال وضعية الحساب الجاري أساسا) سواء كان في حالة فائض أو في حالة عجز يكون إما تعديلا آليا (تلقائيا) أو عن طريق التدخل بتطبيق سياسة معينة كما يتوضح فيما سيأتي:

5_1_التعديل الآلي(التلقائي)

يتم تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات بصفة آلية دون أي تدخل من صناع قرار السياسة الإقتصادية وفق الآليات التالية:

أ_ آلية التعديل السعري في ظل نظام قاعدة الذهب :تخص هذه الآلية نظام قاعدة الذهب الذي كان معمولا في الاقتصاد العالمي ما بين الفترة ،1870-1914 و يتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي : 1- ثبات أسعار الصرف ، 2-الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر، 3-مرونة الأسعار و الأجور) أي حرية حركتها)، و تمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية والذي كان يقوم بالأساس على افتراض: أن عرض النقود يرتكز على الذهب أو أي عملة مغطاة بالذهب، وأن المستوى العام للأسعار يتأثر بالتغير في كمية النقود. ومن ثم فإن أي تغير في وضعية ميزان المدفوعات يعدل آليا بالتغير في الأسعار الداخلية.

ففي حالة الفائض، فإنه يحدث دخول للذهب للاقتصاد المحلي يتسبب في زيادة عرض النقود الذي يؤدي حسب نظرية كمية النقود إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار الداخلية، وهو ما يدفع لتراجع تنافسية الصادرات وقلة الطلب عليها في مقابل تزايد الطلب على الواردات كبديل للسلع المحلية مرتفعة الأسعار، وهو ما يتسبب في تلاشي الفائض في ميزان المدفوعات تدريجيا حتى العودة لحالة التوازن.

ب_ آلية التعديل السعري في ظل نظام الصرف المرن :في ظل نظام الصرف المرن، يتسبب العجز في ميزان المدفوعات في تراجع الطلب على العملة المحلية وزيادة المعروض منها مما يدفع إلى تراجع قيمتها بشكل يزيد من التنافسية السعرية للصادرات التي يرتفع الطلب عليها في مقابل تراجع الطلب على الواردات التي تصبح مرتفعة الأسعار، وهو ما يعني تلاشي العجز وعودة ميزان المدفوعات تدريجيا لحالته التوازنية.

جـ_ آلية التعديل عن طريق الدخل :تنص هذه الآلية التي تأتي في إطار التحليل الكينزي الذي يفترض تواجد الاقتصاد في وضعية ما دون التشغيل الكامل. ومن ثم فإنه وبناء على مفهوم آلية المضاعف فإن تغيرا في مستوى التجارة الدولية يؤثر على مستوى الدخل القومي الذي بدوره يؤثر على طلب الواردات.

وعليه فإن زيادة قيمة الصادرات يتسبب في زيادة قيمة الدخل القومي بقيمة تعادل ما يعرف بـ"مضاعف التجارة الخارجية"، في حين أن زيادة الدخل القومي سوف تدفع عن طريق الميل الحدي للاستيراد إلى تزايد الطلب على الواردات، وهو ما يدفع لتلاشي الارتفاع السابق في قيمة الصادرات تدريجيا وعودة ميزان المدفوعات إلى حالته التوازنية.

5_2_التعديل عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية

تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني، فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

1-بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.

2-بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

3-استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

4-استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان. أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

1-اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ....الخ.

2-بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.

3-بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

ويمكن تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق تطبيق سياسات معينة في حال عدم تحقق فعالية آلية التعديل الآلي خصوصا إذا لم تتوفر الافتراضات التي تبنى عليها بالأساس.

ويعتبر تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بمثابة التوازن الخارجي لاقتصاد الدولة، في حين أن التوازن الداخلي يعنى بمؤشرات النمو، البطالة، وضعية الميزانية ومعدل التضخم. وبالتالي ففي إطار السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي العام يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية اختيار السياسات الملائمة التي تمكن من تحقيق كلا التوازنين كما يبرز فيما سيأتي:

أ_ السياسة المالية

تطبق السياسة المالية في شكلها التوسعي في حال ما إذا كان ميزان المدفوعات في حالة فائض، لأنها تدفع إلى زيادة الطلب على الواردات بما يمكن من تلاشي فائض الصادرات عن الواردات. في حين أنها تطبق في شكلها التقييدي إذا ما كان ميزان المدفوعات في حالة عجز لأنها تساهم في الحد من الطلب على الواردات إلى مستوى يوازي قيمة الصادرات لتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

وباعتبار السياسة المالية التوسعية فعالة في تحقيق التوازن الخارجي في حالة الفائض، فإنها تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد المعني في حالة انكماش لأنها تساهم في دفع الطلب الكل للإرتفاع بما يساهم في انعاش الاقتصاد المحلي، لكنها لن تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الإقتصاد في حالة تضخم لأنها ستدفع حينئذ إلى تزايد معدلات التضخم لمستويات مرتفعة.

أما السياسة المالية المقيدة الفعالة في تحقيق التوازن الخارجي في حالة العجز، فإنها تساهم في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد في وضعية تضخم لأنها سوف تدفع لتراجع الطلب الكلي المحلي، لكنها لن تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد المحلي في حالة انكماش لأنها حينئذ سوف تزيد من تراجع الطلب الكلي ومن ثم دخول الاقتصاد المحلي في حالة انكماش قصوى قد تصل به إلى مرحلة الكساد.

ب_ السياسة النقدية

تساهم السياسة النقدية في تعديل اختلال ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف الثابت عن طريق سياسة تخفيض قيمة العملة التي تؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية وبالتالي التأثير على حركة الصادرات والواردات. إذ أن تواجد ميزان المدفوعات في حالة عجز يدفع صناع القرار إلى تخفيض قيمة العملة بما يمكن من إعطاء تنافسية للصادرات لترتفع قيمتها في مقابل تراجع الطلب عل الواردات التي تصبح مرتفعة الأسعار بالنسبة للداخل ومن ثم عودة ميزان المدفوعات لحالته التوازنية.

وتتحقق فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة في تصحيح عجز ميزان المدفوعات في حال تحقق ما يعرف بـ"شرط مارشال-ليرنر" الذي يشير إلى ضرورة أن يكون مجموع القيم المطلقة للمرونة السعرية للصادرات والمرونة السعرية للواردات أكبر من.